المركز العربى للدراسات الاستراتيجية

THE ARAB CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

قضـــايا استراتيجية

STRATEGIC ISSUES

السياســة الروسيــة

فــي منطقــة الشــرق الأوســـط

تأليف : أ. نورهان الشيخ

السنة الثالثة - العدد (١٣) كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨

سـلسلة دراسـات شهـرية

MONTHLY MONGRPHS SERIES

تقديم

عند كل زيارة يقوم بها مسؤول فرنسي أو روسي أو بريطاني أو صيني إلى منطقة الشرق الأوسط، يُطرح نفس السؤال : ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به "الدول الكبرى" في التعامل مع قضايا المنطقة؟، ويتكرر هذا السؤال بانتظام، وكأنه لا توجد إجابة واضحة له، أو كأن الدول العربية تحاول كل فترة استكشاف ما إذا كان شيء قد استجد، والدافع واضح، فدول المنطقة تتعامل بواقعية شديدة مع الولايات المتحدة، باعتبار أنها القوة العظمى الأكثر قدرة على الفعل في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، لكنها تدرك تماماً أن السياسة الأمريكية لا تتسم بالتوازن تجاه بعض القضايا الرئيسية المطروحة، كالتسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، أو أنها تتصرف أحياناً استناداً على رؤية ضيقة لمصالحها القومية، في إطار سياستها الدولية، تجاه قضايا أخرى مختلفة، كما يحدث في الخليج. لذلك تحاول دول رئيسية في المنطقة دفع الدول الكبرى في العالم لممارسة دور في تشكيل تفاعلاتها، في ظل العديد من المحددات، التي ربما أصبحت أكثر وضوحاً مع الوقت، أهمها :

١ - إن مفهوم الدور ذاته لا يتسم بالتحديد، بالدرجة التي تجعل الطرفين يدركان ما هو مطلوب بالضبط، فأُسس ودوافع وعائد الأدوار ذاتها تمثل مشكلات، ويستند كل ذلك على منطق "المصلحة".

٢ - إن مسألة الدور ترتبط بعاملين هما، القدرة أولاً، والرغبة ثانياً، وهما عاملان معقدان بشدة بحيث تصعب الإجابة على كثير من الأسئلة المتصلة بتلك الأدوار.

٣ – إن كل الجدل المتصل بأدوار الدول الكبرى يرتبط – كما يبدو مؤخراً – بفكرة "الأدوار المكملة" للدور الأمريكي، أو المرتبطة به، أو الواقعة في إطاره، فلا يوجد من يتصور حتى الآن إمكانية وجود أدوار بديلة.

وتسعى هذه الدراسة، التي أعدتها أ. **نورهان الشيخ**، المدرس المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والمتخصصة في الدراسات الروسية، إلى تحليل أُسس وتوجهات ومستقبل السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في إطار المحددات الخاصة بأدوار الدول الكبرى في المنطقة، مشيرة إلى مفهوم "الشرق الأوسط" في التصورات الروسية، وموقعه على خريطة أولويات روسيا الاتحادية، ومصالحها الأساسية في المنطقة، مع رصد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الروسية إزاء حجم الدور الذي يجب أن تمارسه في عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، وإدارة علاقاتها مع الدول الرئيسية في الشرق الأوسط.

وتقرر الدراسة في النهاية أن محاولات تنشيط وتفعيل الدور الروسي في المنطقة سوف تستمر، إلا أن نجاح هذه المحاولات يتوقف على عوامل مختلفة ... ومعقدة

هيئة التحرير.

مقدمة :

شهدت الآونة الأخيرة نشاطاً واضحاً للدبلوماسية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، اعتبره العديد من المحللين بداية للعودة الروسية للمنطقة، وإيذاناً بتحول في السياسة الروسية تجاهها. ومن ذلك تعيين "فيكتور بوسوفاليوك" نائب وزير الخارجية الروسية مبعوثاً دائماً خاصاً بعملية السلام في الشرق الأوسط، وقيامه بعدة جولات في المنطقة بهدف تنشيط عملية السلام. كذلك زيارة وزير الخارجية الروسي يفجيني بريماكوف للمنطقة في أكتوبر عام ١٩٩٧ للهدف ذاته. هذا إلى جانب زيارة كبار المسؤولين في عدد من دول المنطقة لموسكو، ولعل أبرزها وأهمها زيارة السيد / ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية للعاصمة الروسية في فبراير عام ١٩٩٧، أعقبها زيارة بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل في مارس ١٩٩٧، ثم زيارة السيد / رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية في إبريل عام ١٩٩٧، في أول زيارة من نوعها، كذلك زيارة الرئيس / محمد حسني مبارك في سبتمبر عام ١٩٩٧، والتي كانت الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. يضاف إلى هذا، الوساطة التي قامت بها موسكو في نوفمبر ١٩٩٧، ونجحت من خلالها في التوصل لتسوية سلمية للأزمة التي أثارتها العراق بعد طرده للمفتشين الأمريكيين من اللجنة الخاصة بنزع الأسلحة التابعة للأمم المتحدة. وكذلك وساطتها في الأزمة التي اندلعت في يناير ١٩٩٨، إثر قرار بغداد وقف عمل فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، ومحاولتها تهيئة الأجواء وتسهيل مهمة الأمين العام للأمم المتحدة وتوصله لتسوية سلمية للأزمة، مما جَنَّبَ العراق عواقب الخيار العسكري.

كل هذه المؤشرات، وغيرها، أثارت الجدل والتساؤلات حول الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، ومدى اعتبار ذلك بداية مرحلة جديدة تلعب فيها السياسة الروسية دوراً أكثر فاعلية واستقلالية في المنطقة؟ وما هو مستقبل هذا الدور والقيود المفروضة عليه؟ وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات السابقة، وذلك من خلال أجزاء ثلاثة يتناول أولها، أسس السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط من حيث مفهومها للشرق الأوسط، ورؤيتها لأهميته ووزنه على خريطة توجهاتها الخارجية وكذلك مصالحها في المنطقة. ويركّز ثانيها، على توجهات السياسية الروسية إزاء الشرق الأوسط. هذا في حين يتناول الجزء الختامي مستقبل الدور الروسي في المنطقة والقيود الواردة عليه.

أولاً : أسس السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط :

بداية، يمكن رصد مجموعة من المحددات المتصلة بأُسس السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط :

١- مفهوم "الشرق الأوسط" في الأدبيات الروسية.

كما تختلف الأدبيات الغربية حول مفهوم الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بوضع كل من إسرائيل وشمال إفريقيا وجنوب غرب آسيا (باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا) في هذا النظام(١)، فإنه ليس هناك اتفاق حول المقصود تحديداً بمنطقة الشرق الأوسط في الأدبيات الروسية. فالبعض منها يستخدم مصطلح "بليزني فوستوك" ويعني "الشرق الأدنى"، للدلالة على منطقة العالم العربي بمفهومه الواسع وإسرائيل. بينما يستخدمه البعض الأخر منها للدلالة على الجزء الآسيوي من العالم العربي، أو ما يسمى بالمشرق العربي، (متضمناً مصر وإسرائيل)، وفي هذه الحالة عادة ما يقترن مصطلح "الشرق الأوسط" بـ "شمال أفريقيا"، مُشيراً إلى المغرب العربي. من ناحية أخرى، تميل الأدبيات الروسية إلى ضم إيران وربما أفغانستان أيضاً إلى منطقة الشرق الأوسط، واعتبار تركيا دولة شرق أوسطية وأوروبية في نفس الوقت(٢).

ليس هناك اتفاق حول المقصود تحديداً بمنطقة الشرق الأوسط في الأدبيات الروسية.

أما الخارجية الروسية فتحدد الشرق الأوسط بالمنطقة التي تشمل كلا من : سوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، ومصر، وإسرائيل، ومن ثم فهي تستبعد كلاً من منطقتي الخليج العربي وشمال أفريقيا من مفهومها للشرق الأوسط.

وسوف تتبنى الدراسة مفهوماً للشرق الأوسط باعتباره المنطقة التي تضم العالم العربي - بمفهومه الواسع - إلى جانب إسرائيل وإيران وتركيا.

٢- الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية :

في الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، احتلت المنافسة مع الولايات المتحدة الأولوية على ما عداها من الأهداف، بحيث أصبحت هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية، حيث تمحورت حول الحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الشئون العالمية، مع تجنب نشوب حرب عالمية، والمحافظة

على مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في النظام العالمي، وكذلك على النفوذ الروسي في محيطه الإقليمي(٣).

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي ومولد الدولة الروسية كوريث له، ثار الجدل بين الساسة وصانعي القرار في روسيا حول السياسة الخارجية الواجب إتباعها وأولويات هذه السياسة. وتمحور هذا الجدل حول اتجاهين أساسيين :

أولهما، يُعطي الأولوية للقضايا الداخلية، ويرى ضرورة الاهتمام بالمشاكل الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف للشئون الخارجية.

أما **ثانيهما**، فيرى ضرورة إتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى. إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها. فالبعض منهم رأى ضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الإقليمي في إطار رابطة دول الكومنولث باعتبارها المجال الحيوي والنطاق الطبيعي للنفوذ الروسي. في حين أكَّد البعض الآخر على أهمية ممارسة روسيا لدور نَشط على الصعيد الدولي، وإعطاء الأولوية لإقامة علاقات قوية مع الغرب، وتأتى دول الكومنولث في المرتبة الثانية، مع التأكيد على ضرورة إتباع سياسة غير توسعية تجاهها، والتعامل معها على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. وكان من أصحاب هذا الاتجاه الأخير، الرئيس يلتسين ووزير خارجيته آنذاك أندريه كوزيريف(٤).

وقد كان محصلة هذا الجدل، ترتيباً لأولويات السياسة الخارجية، يأتي في قمته العلاقات مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة وألمانيا بصفة خاصة. في حين تراجع المحيط الإقليمي لروسيا ،ويشمل دول الكومنولث ودول شرق أوروبا إلى المرتبة التالية(٥). فقد اتَّبَعت روسيا خلال السنوات الأولى التي تلت انهيار التحاد السوفييتي سياسة خارجية ذات توجه غربي أطلسي، وسعت إلى الاندماج في الحضارة الغربية والانضمام إلى كافة مؤسساتها، وكان حديث الرئيس يلتسين عن "دخول روسيا العالم المتحضر"، ويقصد به العالم الغربي، وذلك اعتقاداً من القيادة الروسية بأن الغرب وحده وخاصة الولايات المتحدة، هو القادر على مساعدة روسيا على تجاوز أزمتها، خاصة الاقتصادية، ومن ثم كان الاندفاع نحو الغرب هو السمة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية.

وكان من الطبيعي في ظل هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية. وانتفاء المواجهة والصراع بين روسيا والغرب من ناحية، وتصاعد حدة المشاكل الداخلية الاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى، أن تتراجع أهمية الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية، بل إنه يمكن القول بأن قضايا الشرق الأوسط قد غابت عن أجندة السياسة الروسية خلال العامين التاليين لانهيار الاتحاد السوفيتي، خاصة مع احتدام الصراع بين الرئيس والبرلمان،

والذي وصل ذروته في أكتوبر ١٩٩٣، واستحوذ على الشق الأكبر من اهتمام الساسة الروس.

إلا أن مجموعة من العوامل قد تضافرت ودفعت بالقيادة الروسية إلى الاتجاه شرقاً، في محاولة لإحداث نوع من التوازن النسبي في سياستها الخارجية، وإعادة هيكلة أولويات هذه الأخيرة وهو ما تضمن دوراً أكثر فاعلية وإيجابية على الصعيد الدولي، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. فمن ناحية لم يقدم الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لروسيا ما كانت تتوقعه من مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة تساعدها على تجاوز أزمتها الاقتصادية والنهوض من جديد، بل وعدم الرغبة في دمج روسيا في الحضارة الغربية، وأنه رغم كونها دولة أوروبية، إلا إنها لن تكون بأي حال دولة غربية. هذا إلى جانب محاولة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة تجاهل روسيا دولياً واستبعادها من ممارسة دورها في بعض القضايا ذات الحساسية والأهمية بالنسبة لروسيا، ومنها قضية البوسنة. يضاف إلى هذا، قضية توسيع حلف الأطلنطي بالاتجاه شرقاً، والذي رأت فيه روسيا تهديداً لأمنها القومي. ومن ناحية أخرى، واجه الرئيس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيريف انتقادات شديدة من جانب القوميين والشيوعيين (ذوي الأغلبية في البرلمان)، واتهامات بإتباع سياسة مذلة ومخزية لدولة كانت القوة العظمى الثانية في العالم حتى وقت قريب، وأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تساعد روسيا لكي تستعيد قوتها الاقتصادية وتنافسها من جديد، وأن هدف واشنطن هو تقويض القوة العسكرية الروسية، وإنهاء المنافسة الروسية لها على الصعيد الدولي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية، وتوجيه السياسة الروسية لخدمة المصالح الأمريكية(٦).

كل هذه العوامل وغيرها دفعت القيادة الروسية إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية وإتباع سياسة أكثر استقلالية وتوازناً، وذلك بالاتجاه شرقاً وتطوير العلاقات مع الصين، ومحاولة تفعيل كومنولث الدول المستقلة، وتنشيط دورها العالمي، بما في ذلك دورها في منطقة الشرق الأوسط. وقد أكد يلتسين على ذلك خلال خطابه أمام البرلمان في فبراير ١٩٩٤،حيث قال: "حتى وقت قريب كانت سياستنا الخارجية تفتقر إلى المبادرة"، وأعلن "أن هذا العام هو العام الذي كان يجب أن نضع فيه نهاية للتنازلات من جانب واحد"(٧). وفي يناير ١٩٩٦ قام بعزل وزير الخارجية أندريه كوزيريف المعروف بميوله واتجاهاته الغربية وتعيين يفجيني بريماكوف خلفاً له. ومن المعروف أن بريماكوف يتحدث العربية، وخبير في شئون الشرق الأوسط، وكان له دور بارز في أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١)(٨). كما صرح خلال زيارة الرئيس مبارك لموسكو في سبتمبر ١٩٩٧ "أن الوجود الروسي في العالم العربي والشرق الأوسط غير كاف... وأنه يجب أن يكون لنا وجود ثابت وذو مستوى عال"(٩). كذلك أكد جينادي سيليزينوف رئيس مجلس الدوما أن النشاط الدبلوماسي الأخير لبلاده في المنطقة

هو بداية للعودة الإستراتيجية لروسيا إلى الشرق الأوسط، ووصفها بأنها "عودة لا تستهدف فرض الإرادة على المنطقة، ولكنها عودة لدولة ضامنة للسلام، ومن أجل مصالحها الاقتصادية"(١٠). فاهتمام روسيا بالشرق الأوسط يأتي في إطار البحث عن بدائل لرؤوس الأموال والمساعدات الغربية، ومحاولة لفتح أسواق جديدة تساعد روسيا على النهوض من كبوتها وتجاوز أزمتها الاقتصادية الطاحنة. ومن ثم فإن الشرق الأوسط لم يصبح بعد إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية، ولكنه أحد المحاور الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الروسي.

٣ - المصالح الروسية في الشرق الأوسط :

طوال أربعة عقود من الحرب الباردة، كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها تجاه الشرق الأوسط. فقامت السياسية الروسية على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها. وقد كان هذا عاملاً أساسياً في فشل الاتحاد السوفيتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية وعدد من دول الخليج(١١). ومع تولي جورباتشوف السلطة، وفي ظل برنامجه الإصلاحي وتدهور الاقتصاد السوفيتي، تراجعت الاعتبارات الأيديولوجية نسبياً أمام الاعتبارات الاقتصادية، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، نظراً لتفاقم الأزمة الاقتصادية والتدهور الحاد في الاقتصاد الروسي، وما نجم عن ذلك من مشاكل اجتماعية بل وسياسية خطيرة.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية.

ومن ثم يمكن القول بأن هناك **مجموعتين أساسيتين** من المصالح تحكمان السياسة الروسية في الشرق الأوسط وهما : **المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية :**

أ - المصالح الاقتصادية :

وتتمثل المصالح الاقتصادية الروسية في المنطقة فيما يلي :

١ - جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغنية بالمنطقة خاصة دول الخليج.

٢ – تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، والحصول على المعاملة التفضيلية معها وزيادة الصادرات الروسية من السلع والخدمات إلى دول المنطقة.

٣ – تنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة إلى دول المنطقة.

وتلقى تجارة السلاح أهمية خاصة في روسيا، بل أن الحكومة الروسية أنشأت في يناير ١٩٩٤ شركة خاصة لهذا الغرض وهي شركة "روسفرجيني" التي يرأسها مارشال القوات الجوية يفجيني شابو شنيكوف(١٢). وذلك بعد الانخفاض الحاد الذي أصاب صادراتها من السلاح من ٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٢بليون دولار عام ١٩٩٢ –١٩٩٣(١٣). ومن ثم كان اهتمام القيادة الروسية بتنشيط تجارة السلاح وزيادة العائد منها للمساعدة في حل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعتصرها، وفتح أسواق جديدة لتجارة السلاح، خاصة وأن دول شرق أوروبا التي كانت السوق الرئيسي للسلاح الروسي بدأت في الاتجاه غرباً واستيراد الأسلحة من الدول الغربية. ويمثل الشرق الأوسط سوقاً هاماً للأسلحة الروسية. فقد كان الاتحاد السوفيتي أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (٢٧,٣% من إجمالي صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤ – ١٩٨٩. إلا أن مبيعاته انخفضت لتمثل ١٠% فقط من إجمالي مبيعات الأسلحة للمنطقة خلال الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٣، وليحتل بذلك المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة، وذلك بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا(١٤).

ب – المصالح الأمنية :

كان الشرق الأوسط يمثل الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت جمهورياته السابقة هي الحدود الروسية الحالية والمتاخمة – بدورها – لدول الشرق الأوسط. وقد أدّى هذا إلى تراجع نسبي للمصالح الأمنية الروسية في المنطقة مقارنة بالمصالح الاقتصادية، ولكن تظل المحافظة على أمن واستقرار المنطقة أحد أهداف روسيا. ومن ثم قامت السياسة الروسية في المنطقة على :

١ – الحيلولة دون نشوب أي صراعات في المنطقة، وشجب أي عدوان من جانب إحدى دول المنطقة – حتى لو كانت حليفة – على دولة أخرى. فقد وقفت روسيا ضد الهجوم العراقي على إيران عام ١٩٨٠، والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠(١٥).

٢ – الحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة وحلها بالطرق السلمية.

٣ – المحافظة على التوازن الإقليمي القائم، والحيلولة دون اختلاله.

٤ – تأييد المبادرات الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما أكّده وزير الخارجية الروسي "يفجيني بريماكوف"، حيث أعلن أن "روسيا الاتحادية تطالب دول المنطقة بالامتناع عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل، والعمل من أجل إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة"(١٦).

ثانياً، توجهات السياسة الخارجية الروسية إزاء الشرق الأوسط :

بدأت توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في التبلور تدريجياً، وفقاً لمدى نجاح روسيا – أو فشلها – في إقامة وإعادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة على أُسس مصلحية جديدة، وبما يحقق المصالح الاقتصادية والأمنية لروسيا في المنطقة، والسابق الإشارة إليها. ويمكن تحديد **ملامح السياسة الروسية في المنطقة** في خمسة توجهات أساسية وهي :

١ – الاحتفاظ بدور محدود في عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي.
٢ – الاحتفاظ بعلاقات قوية مع العراق، وتدعيم العلاقات مع إيران.
٣ – تطوير العلاقات مع دول الخليج.
٤ – تراجع العلاقات مع عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة.
٥ – محدودية العلاقات مع كل من إسرائيل وتركيا.

وفيما يلي تفصيل لهذه التوجهات :

١ ـ الاحتفاظ بدور محدود في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي :

ظل الاتحاد السوفيتي بعيداً عن أي محادثات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث حرصت الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩١. فقد فرضت أزمة الخليج ضغوطاً دولية وإقليمية من أجل تضافر الجهود وتدخل كافة الأطراف المؤثرة من أجل التسوية السلمية للصراع. وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية السوفيتي بعدة جولات في المنطقة لتهيئة الأجواء لعقد مؤتمر مدريد. وكان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتي هو "الراعي الثاني" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلي.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا هي "الراعي الثاني" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتي. إلا إنها لم تسع إلى تفعيل دورها، بل على العكس، أصبح دورها أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه في ظل الاتحاد السوفيتي السابق. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، لعل أهمها انشغال القادة الروس في فترة ما بعد الانهيار بترتيب الأوضاع

الداخلية وإحكام السيطرة عليها، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية واحتدام الصراع السياسي بين الرئيس والبرلمان، والذي وصل ذروته في أكتوبر ١٩٩٣، فلم تشهد السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا في عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف في يناير ١٩٩٢.

لقد كانت مذبحة الخليل في فبراير عام ١٩٩٤ هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل.

وقد كانت مذبحة الخليل في فبراير عام ١٩٩٤ - حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل ٢٥ فلسطينياً، كانوا يصلون في المسجد - هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك في تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثان للسلام في الشرق الأوسط في مدريد. كما اقترحت روسيا إرسال مراقبين دوليين للضفة الغربية وقطاع غزة لحماية المواطنين. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. تلا ذلك زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، ثم زيارة إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي لموسكو في إبريل عام ١٩٩٤(١٧). أعقب ذلك قيام فيكتور بوسوفاليوك نائب وزير الخارجية الروسي لشئون الشرق الأوسط بعدد من الجولات في المنطقة، بوصفه مبعوثاً خاصاً للرئيس يلتيسن في مايو، ثم في أغسطس ١٩٩٤، زار خلالها كلاً من إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن، وذلك بهدف تنشيط مباحثات السلام خاصة بين إسرائيل من جانب، وسوريا ولبنان من جانب أخر(١٨).

إلا أن الدور الروسي في عملية التسوية السلمية شهد تراجعاً واضحاً خلال العامين التاليين، خاصة مع انفراد الولايات المتحدة بالوساطة لتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ثم الأردني الإسرائيلي. إلى أن شهد عام ١٩٩٧، محاولة لتنشيط هذا الدور وتفعيله، فتمّ تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً دائماً خاصاً بعملية السلام في الشرق الأوسط، والذي قام بعدة زيارات للمنطقة بهدف استئناف المباحثات، وإخراج عملية التسوية من الأزمة التي تمر بها منذ تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل. ومن ذلك جولاته في يناير، وإبريل وأكتوبر ١٩٩٧، والتي اقترح خلالها استضافة مفاوضات عربية - إسرائيلية في موسكو، وعقد لقاءات إسرائيلية - فلسطينية وإسرائيلية - سورية في روسيا، وذلك لبحث السُبل الكفيلة بمواصلة عملية التسوية السلمية على جميع مساراتها(١٩). كما قام يفجيني بريماكوف بجولة في

المنطقة شملت كلاً من سوريا وإسرائيل وفلسطين والأردن ومصر في أكتوبر ١٩٩٧، وذلك بهدف تنشيط عملية السلام وإحياء المفاوضات السورية الإسرائيلية على وجه الخصوص، ومحاولة تقريب وجهات نظر الأطراف المعنية إزاء القضايا الأكثر تعقيداً وحساسية، مثل وضع القدس وتقرير مصير المستوطنات. فقد صرح بريماكوف بأن سبب زيارته هو "الوضع غير المرضي تماماً لعملية السلام، وأن كل ما تم التفاهم عليه، وكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن يجب أن تُنَفَّذ". ودعا إلى وضع حد "للأعمال الأحادية الجانب التي من شأنها فحسب تسميم عملية السلام"(٢٠).

ومما يذكر في هذا الإطار أن روسيا ترفض سياسة الاستيطان باعتبارها لا تخدم العملية السلمية، وكانت قد أدانت في مايو ١٩٩٥ قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضي العربية في القدس الشرقية المحتلة واعتبرته خرقاً للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر في هذا القرار(٢١). كما أن روسيا تؤكد دوماً على ضرورة الالتزام غير المشروط بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأهمية المحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، كما أكد بريماكوف على "حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة" إلى جانب حق إسرائيل في الوجود، وضرورة استئناف المفاوضات بين الجانبين(٢٢). كما أنها ترى ضرورة تضافر الجهود الدولية، خاصة الأوروبية والإقليمية إلى جانب الولايات المتحدة من أجل استمرار العملية السلمية. فقد أكد يفجيني بريماكوف أن الجهود الجماعية لحل قضية الشرق الأوسط أكثر فائدة من زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى المنطقة حيث أنه "ورغم فائدة هذه الزيارة إلا أنه من الضروري المشاركة الأوسع في مجرى التسوية السلمية من جانب دول أخرى لا يقل اهتمامها بهذا الموضوع عن اهتمام الولايات المتحدة، وأقصد روسيا بالذات"(٢٤).

تؤكد روسيا على ضرورة الالتزام غير المشروط بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأهمية المحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

رغم تلك الجهود المبذولة من جانب روسيا لتفعيل دورها في عملية السلام، يظل هذا الدور محدوداً من حيث الوجود والفاعلية بالنظر إلى عدة اعتبارات.

أولها، الهيمنة الأمريكية على هذه العملية، ومحاولاتها المستمرة للحيلولة دون قيام أي قوة أخرى بممارسة دور يعتد به في هذا الإطار.

ثانيها، افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة للصراع، ومن ثم فإن دورها لا يتجاوز المساعي الحميدة ومحاولة التوفيق.

ثالثها، افتقار هذه الجهود إلى الاستمرارية. فعادة ما تبرز في إطار الأزمات التي تمر بها عملية التسوية السلمية بهدف أساسي، هو استمرار هذه العملية أكثر منه لإحراز تقدم ملحوظ فيها خاصة بالنظر إلى تراجع شئون المنطقة ككل، بما فيها التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، في أولويات السياسة الخارجية الروسية.

٢- الاحتفاظ بعلاقات قوية مع العراق وتدعيم العلاقات مع إيران :

تعتبر علاقة روسيا بكل من العراق وإيران هي النموذج الواضح لمدى ارتباط السياسة الروسية بالمصالح الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في الشرق الأوسط. فمصالح روسيا الاقتصادية في كل من العراق وإيران هي الدافع الرئيسي وراء احتفاظها بعلاقات قوية مع العراق، وتطوير علاقاتها مع إيران في تحدّ واضح للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص.

فمن ناحية، تؤكد روسيا دوماً على ضرورة تنفيذ العراق لكل قرارات مجلس الأمن، إلا أنها تؤيد أيضاً تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها، وكذلك تمديد العمل باتفاق النفط مقابل الغذاء مع زيادة الكمية النفطية المسموح لبغداد بتصديرها، بل أنها خرقت الإجماع الدولي في سبتمبر ١٩٩٧، عندما امتنعت عن التصويت على قرار لمجلس الأمن يتعلق بتحميل العراق مسئولية التأخير في بيع النفط، حيث طرحت روسيا تعديلاً للقرار، نصّ على ضرورة إسراع لجنة العقوبات بالتصديق على العقود، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا هذا التعديل لأنه يحمل لجنة العقوبات مسئولية التأخير، مما أدّى إلى امتناع روسيا عن التصويت على القرار تمسكاً بموقفها(٢٥). ومما يذكر في هذا الإطار أيضاً، أن مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان الروسي) كان قد أقرّ في يونيو ١٩٩٧ قراراً يتضمن "منع استخدام أموال الدولة الروسية في المشاركة في تنفيذ نظام العقوبات" ويسمح بـ "استئناف العلاقات التجارية مع العراق بما فيها شراء النفط ومشتقاته وتنفيذ المشاريع المشتركة المعطلة والجديدة وبيع المعدات وقطع الغيار اللازمة لهذه المشاريع"، إلا أن هذا القرار لم يحظ بموافقة مجلس الفيدرالية (المجلس الأعلى)(٢٦).

في حين تعارض روسيا استخدام القوة ضد العراق، فإنها تؤكد على ضرورة تنفيذ العراق لكل قرارات مجلس الأمن.

كما أن روسيا ترفض استخدام القوة ضد العراق، وتعطي الأولوية للحلول السلمية. فقد انتقد المحافظون والقوميون داخل مجلس الدوما الولايات المتحدة بشدة، وطالبوا بضرورة

دعم العراق وحمايته في مواجهة الضربات الجوية الأمريكية للعراق في يناير ١٩٩٣، وكذلك في يونيو ١٩٩٣(٢٧). ومن قبل، حاولت روسيا خلال أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ إقناع العراق بقبول قرارات الأمم المتحدة تجنباً "لعاصفة الصحراء". وفي نوفمبر ١٩٩٧ نجحت موسكو في التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة التي نشبت بين بغداد والأمم المتحدة بشأن اللجنة الخاصة بنزع الأسلحة، وتفادت موسكو بذلك هجوماً أمريكياً على العراق، حيث أتاحت الوساطة الروسية للمفتشين الأمريكيين في اللجنة العودة إلى بغداد بعد طردهم منها، في مقابل تعهدها بالعمل على تعديل تركيبة اللجنة التي ترى بغداد أنها تخضع للهيمنة الأمريكية، وتسريع رفع الحظر المفروض على العراق(٢٨).

وخلال الأزمة التي اندلعت في يناير ١٩٩٨، إثر قرار بغداد وقف عمل فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة لأن تركيبته غير متوازنة، حيث يضم تسعة أمريكيين، إضافة إلى خمسة بريطانيين من مجموع ستة عشر عضواً، وتهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، جاء الموقف الروسي مناهضاً للخيار العسكري، ومؤكداً على أن السبيل الوحيد لحلها هو من خلال الحوار وليس القوة. فقد حذر الرئيس يلتسين من "مخاطر حرب عالمية" قد تتسبب فيها ضربة عسكرية موجهة إلى العراق، وقال "أبلغت بيل أننا لن نسمح بضرب العراق"(٢٩). كما صرَّح وزير الخارجية الروسي يفجيني بريماكوف بأن "روسيا ضد أي خطوات تستخدم فيها القوة ضد العراق"، وأضاف أن "بلاده ترفض ذلك تماماً"(٣٠). وأن "استخدام القوة أمر غير مقبول وغير بنَّاء، وأن كل الخطوات الأخرى فيما يتعلق بالعراق ينبغي أن تُتخذ في إطار قرارات مجلس الأمن، وينبغي أن تكون ذات طابع سياسي ودبلوماسي"(٣١) وأكد أن استخدام القوة لإنهاء هذه الأزمة سيكون "خطأً فادحاً" ينطوي على عواقب واسعة النطاق على العلاقات الدولية(٣٢). كما شكَّك وزير الدفاع الروسي المارشال إيجور سيرجييف في جدوى الحل العسكري، ونفى وجود مبرر له، وحذَّر من خطورة اللجوء إليه حيث صرح بأنه "إذا كان العراق لا يملك أسلحة دمار شاملاً، فلماذا الضربة إذن؟ وإذا كان يملكها فإن العواقب ستكون وخيمة، حيث من المنتظر أن تغطي السحب نصف مساحات إيران المجاورة وطاجيكستان وتركمانيا"، وأكَّد أن السُبل السياسية والدبلوماسية لم تستنفذ بعد(٣٣). على صعيد أخر طالبت الأغلبية في مجلس الدوما بتعطيل التصديق على معاهدة "ستارت ٢" في حالة تعرّض العراق لضربة عسكرية أمريكية، كما أصدر المجلس قراراً في ٤ فبراير ١٩٩٨ يؤيد الرئيس العراقي، وجاء فيه أن : البرلمان الروسي يعارض بشدة أية عمليات عسكرية ضد العراق، وأنه من الضروري إيجاد حل للوضع الراهن بالسُبل السياسية والدبلوماسية. وأنه في حالة إنزال ضربة بالقنابل على بغداد، فإن روسيا قد تلجأ إلى الانسحاب من نظام العقوبات الاقتصادية المفروضة على بغداد(٣٤).

ولم تكتف روسيا بالتهديد والتحذير، بل نشطت الدبلوماسية الروسية في محاولة لحل الأزمة سلمياً. فقام فيكتور بوسوفاليوك نائب وزير الخارجية الروسي لشئون الشرق الأوسط بزيارة بغداد بوصفه مبعوثاً خاصاً للرئيس يلتسين، وذلك في محاولة لإقناع الرئيس صدام حسين بقبول تفتيش القصور الرئاسية. كما حاولت روسيا استقطاب عدد من الدول الأوروبية والآسيوية إلى الموقف المناهض للحل العسكري منها فرنسا والصين وإيطاليا. وكانت هذه الجهود عاملاً مساعداً للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، وذلك بمذكرة التفاهم التي وقعها كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في ٢٣ فبراير ١٩٩٨، والتي تضمنت فتح المواقع الرئاسية الثمانية أمام فريق التفتيش الدولي(٣٥).

تعتبر المصالح الاقتصادية لروسيا في العراق هي المحدد الأساسي لموقفها من العراق.

وتعتبر المصالح الاقتصادية لروسيا في العراق هي العامل الأساسي وراء اتخاذها مثل هذه المواقف التي تمثل تحدياً للإدارة الأمريكية، وهو ما أكّده القادة الروس في أكثر من مناسبة. فقد صرّح بوريس نيمتسوف النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الطاقة والوقود أن "إلغاء الحظر واستئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين موسكو وبغداد بأسرع وقت ممكن يتجاوبان مع المصالح الوطنية لروسيا"(٣٦). كما صرّح وزير الدفاع الروسي أيجور سيرجييف أثناء زيارة نظيره الأمريكي لموسكو بأن "الأزمة العراقية تمس المصالح الحيوية لروسيا، وأن توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى العراق، قد يلحق الضرر بالعلاقات الروسية الأمريكية"(٣٧).

وتتمثل المصالح الاقتصادية الروسية لدى العراق فيما يلي :

أولاً : أن العراق مدين لروسيا بنحو ١٠ بلايين دولار، وهى مديونية العراق للاتحاد السوفيتي السابق والتي ورثتها روسيا، وتطمح روسيا إلى استعادة هذه الديون في خلال سنوات قليلة إذا ما تم رفع العقوبات عن العراق(٣٨).

ثانياً : في إطار القرار رقم ٩٨٦ الصادر من مجلس الأمن والمعروف بـ "النفط مقابل الغذاء" وقّعت شركات روسية عقوداً لشراء ٤٠٠ ألف برميل من النفط العراقي يومياً، أي حوالي ٢٥% من كميات النفط العراقي المسموح بها(٣٩).

ثالثاً : أن هناك مجموعة من العقود المبرمة بين روسيا والعراق تقدر قيمتها بنحو ٢٠ بليون دولار، مؤجل تنفيذها لحين رفع العقوبات عن العراق، من أهمها اتفاق استثمار حقول النفط في غرب القرنة جنوب العراق وتقدر قيمته ٣,٨ بليون دولار، وقد تم توقيعه في مارس ١٩٩٧، وتبلغ مدة العقد ٢٣ عاماً لتطوير حقل القرنة الذي يقدّر حجم احتياطه من النفط بين ٧-٨ بلايين برميل، وسيجري تطويره على أساس المشاركة في الإنتاج والذي يقدر بـ ٦٠٠

ألف برميل يومياً، على أن يكون نصيب الجانب الروسي ٧٥%، والعراقي ٢٥%. كذلك العقود الخاصة باستثمار حقول شمال الرميلة واستكمال خطوط الأنابيب بين بغداد والناصرية. هذا إلى جانب المشاريع الأخرى، ومنها بناء وإصلاح محطات كهربائية وإقامة شبكات للري وعدد من المعامل(٤٠).

رابعاً : أن رفع الحظر سيؤدي إلى "توسع كبير" في العلاقات التجارية بين روسيا والعراق، فقد كان التبادل التجاري بينهما يقدر بحوالي ثمانية بلايين دولار سنوياً، إلا أنه هبط إلى الصفر منذ فرض العقوبات على العراق(٤١).

تقدم العلاقات الروسية - العراقية نموذجاً لسيطرة المصالح والاعتبارات الاقتصادية على السياسة الروسية في المنطقة.

خامساً : كانت العراق سوقاً أساسياً للسلاح الروسي، فقد قدمت روسيا للعراق مفاعلاً نووياً وأسلحة تقدر قيمتها بـ ٢,٥ بليون دولار أثناء حربها مع إيران فحسب. وتطمح روسيا إلى أن تقوم بمجرد رفع الحظر، بإعادة تسليح العراق بعد أن دمرت كل أسلحتها التقليدية أثناء حرب الخليج، ويتضمن هذا مدها بالأسلحة الحديثة وبقطع الغيار والخبراء وقيامها بالتدريب وغير ذلك(٤٢).

وإذا كانت العلاقات الروسية - العراقية تقدم نموذجاً لسيطرة المصالح والاعتبارات الاقتصادية على السياسة الروسية في المنطقة، فإن العلاقات الروسية - الإيرانية تقدم نموذجاً أخر على ذلك لا يقل وضوحاً عن سابقه.

فقد تضافرت مجموعة من العوامل التي دفعت بالعلاقات الروسية الإيرانية نحو مزيد من التقارب والتعاون. ويأتي على قمتها العوامل الاقتصادية، وكون إيران سوقاً للأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا، كما ترى القيادة الروسية في توثيق الروابط مع إيران رداً على توسيع حلف الأطلنطي. هذا إلى جانب رغبة روسيا في استغلال النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى لمحاصرة الإرهاب، وتطويق الصراعات في هذه المنطقة التي تعتبر المجال الحيوي لروسيا، ومنها الصراع بين أذربيجان وأرمينيا. كما أن لكلا البلدين اهتمامات ومصالح اقتصادية مشتركة في تطوير إنتاج البترول والغاز الطبيعي في بحر قزوين. هذا فضلاً عن البيئة الدولية المتمثلة في توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية والتدهور الحاد في العلاقة بين طهران والدول الأوروبية التي استدعت سفراءها من إيران بعد صدور قرار محكمة برلين الذي يُدين القيادة الإيرانية بالضلوع في اغتيال أكراد إيرانيين معارضين في برلين عام ١٩٩٢ (قضية ميكونوس)، وهو ما هيأ الفرصة لروسيا لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة والدول الغربية ،ولم يُتح بديلاً أخر أمام إيران سوى اللجوء إلى روسيا من أجل الأسلحة والتكنولوجيا.

كل هذه العوامل وغيرها أدّت إلى تدعيم العلاقات الروسية الإيرانية على نحو غير مسبوق. فقد كانت السياسة السوفيتية تقوم على التعايش مع إيران الشاه باعتبارها إحدى دول الجوار للاتحاد السوفيتي السابق، حيث تشترك معه في حدود تبلغ ٢٠٠٠كم، وتأييد الحزب الشيوعي الإيراني، بل وتشجيعه على المشاركة في الثورة ضد الشاه، وتأييد الجمهورية الإسلامية حتى عام ١٩٨٣ حين بدأ النظام الإسلامي في القضاء على الحزب الشيوعي. وعقب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية في عام ١٩٨٨، حاولت روسيا الاحتفاظ بعلاقات قوية مع العراق، وفي نفس الوقت تطوير العلاقات التجارية مع إيران، ودون أن يؤثر ذلك على الانفراج الحادث حين ذاك في العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد هيأت وفاة أية الله خميني عام ١٩٨٩ الفرصة لذلك(٤٣).

ففي عام ١٩٨٩، كانت بداية التعاون بين روسيا وإيران، حيث أقرّ الاتحاد السوفيتي وإيران برنامجاً للتجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية يستمر حتى عام ٢٠٠٠، كذلك التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وكان من المفترض أن يعقب ذلك إبرام العديد من الاتفاقيات لكي يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ، إلا أن تلاحق أحداث انهيار الاتحاد السوفييتي، أدى إلى تأجيل توقيع هذه الاتفاقيات حتى عام ١٩٩٢، حين وقّعت أول اتفاقيتين وهما : **أولها**، اتفاقية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويتضمن ذلك إجراء دراسات وأبحاث حول سلامة المحطات النووية وإعداد وتدريب الخبراء، أما **ثانيتهما**، فهي تلك المتعلقة ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية(٤٤).

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على روسيا لإثنائها عن إتمام الصفقة الخاصة بمحطة الطاقة النووية في بوشهر، تخوفاً من استخدامها في أغراض غير سلمية، إلا أن روسيا أصرّت على إتمام الصفقة بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات.

أولها، الاعتبارات الاقتصادية حيث تبلغ قيمة هذه الصفقة بليون دولار، وسوف يعمل بها حوالي ١٠ آلاف من الخبراء والمتخصصين الروس(٤٥).

وثانيها، أن إيران عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت من أوائل الدول التي وقّعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وذلك في عام ١٩٧٩، هذا إلى جانب عدم وجود أي مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووي عسكري في إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة في إيران خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٤ استجابة لطلب الولايات المتحدة، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية، بل أكدت الوكالة أن التعاون الروسي الإيراني يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية.

وثالثها، أن روسيا لم تكن هي الدولة الأولى التي تتعاون مع إيران في هذا المجال، حيث كانت شركة "سيمنس" الألمانية قد بدأت في محطة بوشهر، إلا أن العمل في المشروع

توقف بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨. وكانت الولايات المتحدة تزود إيران باليورانيوم الذي وصل تركيزه ٩٣%(٤٦).

وأخيراً، إن الولايات المتحدة قامت بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي ستقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة ترفع شعار "منع الانتشار النووي" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، وأنها تحاول استبعاد روسيا من هذا السوق(٤٧).

وقد بدأت روسيا العمل في مفاعل "بوشهر" النووي في أوائل عام ١٩٩٦، والذي يستغرق إنشاؤه ٥٥ شهراً(٤٨). كما وافقت روسيا من حيث المبدأ في مارس ١٩٩٨ على مساعدة إيران في بناء مفاعلين نوويين آخرين في محطة "بوشهر" للطاقة النووية ويستغرق تنفيذ هذا الاتفاق خمس سنوات(٤٩). وإلى جانب التعاون في مجال الطاقة النووية، وقّع البلدان مذكرة تفاهم بشأن التنقيب عن النفط والغاز ومشاركة روسيا في مشروع لتطوير حقل كبير للغاز قبالة الساحل في الخليج. كما تمّ توقيع مذكرة تفاهم أخرى بشأن تصنيع طائرة توبوليف وعربات مترو أنفاق، وإقامة مصنعاً مشتركاً لتصنيع السيارات في روسيا(٥٠). هذا إلى جانب الاتفاقات التجارية الموقعة بين البلدين بهدف زيادة التبادل التجاري بينهما، والذي بلغت قيمته ٧٠٠ مليون دولا عام ١٩٩٤(٥١). كما اتفق البلدان على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة(٥٢).

٣- تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي :

عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، أبدت روسيا اهتماماً خاصاً بتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي خاصة السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. ويرجع ذلك إلى أهمية دول الخليج - باعتبارها أغنى دول المنطقة - كمصدر لرؤوس الأموال والاستثمارات والمساعدات الاقتصادية، إلى جانب كونها سوقاً للأسلحة والمعدات العسكرية.

فمن ناحية، كثّفت روسيا من اتصالاتها عالية المستوى بدول الخليج، وذلك سعياً لجذب الاستثمارات والمساعدات الخليجية وفتح أسواق أمام صادرات الأسلحة الروسية، ولعل أبرزها زيارة وزير الخارجية الروسي لدول مجلس التعاون الخليجي في إبريل ١٩٩٢، وزيارة فيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء الروسي آنذاك لعدد من دول الخليج في نوفمبر ١٩٩٤، والتي شملت كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عُمان. وتعتبر هذه الزيارة هي الأولى من نوعها على هذا المستوى، فقد كان تشيرنوميردين هو أول رئيس وزراء روسي يزور السعودية منذ ٧٠ عاماً، فلم تتم أي زيارة بين رؤساء الدول أو الوزراء بين موسكو والرياض منذ الاعتراف الدبلوماسي الروسي بحكم الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس الدولة السعودية عام ١٩٢٤. وقد دعا تشيرنوميردين رجال الأعمال السعوديين إلى

استغلال الإمكانات الاقتصادية لروسيا وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، والذي لا يتجاوز ٣٠ مليون دولار سنوياً، ويمثل ٠,١% فقط من التجارة الخارجية للمملكة. وقدم تشيرنوميردين إلى رجال الأعمال السعوديين قائمة بالمشروعات التي يمكن الاستثمار فيها في مختلف المجالات الصناعية والعسكرية والنفط والصناعات البتروكيماوية. كما تقدمت موسكو إلى صندوق التنمية الكويتي بطلب دراسة إمكانية تقديم مساعدة مالية لروسيا لتنفيذ ثلاثة مشروعات هي : إنشاء ميناء جديد على بحر البلطيق، وشق خط للسكك الحديدية بين موسكو وسان بطرسبرج، وإقامة مساكن للعسكريين الروس(٥٣).

من ناحية أخرى، سعت روسيا إلى تنشيط التعاون العسكري مع دول الخليج. ففي مايو ١٩٩٢، قامت بعثة عسكرية روسية بزيارة عدد من دول الخليج بهدف تسويق الأسلحة الروسية. كما أجريت مباحثات عسكرية بين روسيا والكويت في عام ١٩٩٣، انتهت بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع في البلدين في فبراير ١٩٩٣، ثم إبرام الاتفاق الدفاعي في نوفمبر ١٩٩٣ لمدة عشر سنوات، والذي تضمن إجراء مشاورات منتظمة بين وزارتي الدفاع في البلدين وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في الخليج العربي وعقد صفقات أسلحة. كما نصَّ الاتفاق على إلزام روسيا بمساعدة الكويت في إزالة الخطر الذي يهدد سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ورد العدوان عنها، وتزويد الجيش الكويتي بأحدث الأسلحة وتدريب الكوادر العسكرية الكويتية. وإذا كان هذا الاتفاق ذا أهمية اقتصادية لروسيا، فإنه ذو أهمية أمنية للكويت باعتبارها رسالة موجهة إلى بغداد بأن القوى الكبرى في العالم تحمي الكويت بما فيها روسيا الحليف التقليدي للعراق. وفى ظل هذا الاتفاق عقدت مناورات بحرية روسية كويتية لمدة ١٢ يوماً وذلك في ديسمبر ١٩٩٣(٥٤). كما شاركت روسيا في معرض الأسلحة الذي أقيم في دبي بالإمارات العربية المتحدة في نوفمبر ١٩٩٣، والذي تم من خلاله التعاقد مع الكويت على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار(٥٥).

ورغم الجهود الروسية المبذولة لتطوير العلاقات مع دول الخليج، تظل هذه العلاقات أقل بكثير من المستوى الذي تريده، وكانت تتوقعه روسيا، على الصعيدين الاقتصادي والعسكري نظراً لعدة اعتبارات :

أولها، إحجام المستثمرين ورجال الأعمال الخليجيين عن الاستثمار في روسيا في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تعاني منه، وهو ما أشار إليه د. عبد العزيز خوجة سفير السعودية بموسكو عقب زيارة تشيرنوميردين للسعودية بأن "المسؤولين الروس يتوقون لتوظيف الاستثمارات ورؤوس الأموال السعودية، ولكن من الصعب دفع رجال الأعمال والمال السعوديين إلى المجازفة والعمل في روسيا اليوم"(٥٦).

وثانيها، اتجاه دول الخليج إلى الولايات المتحدة وأوروبا كمصدر للأسلحة والسلع والخدمات، واستيعاب هذه الأخيرة لمعظم الاستثمارات ورؤوس الأموال الخليجية، مما يقلل فرصة روسيا في هذا المجال، خاصة مع تقدم التكنولوجيا الغربية وجودة منتجاتها مقارنة بالتكنولوجيا والمنتجات الروسية.

وأخيراً، فإن التطور الكبير في علاقة روسيا بكل من العراق وإيران، قد يمثل إحدى النقاط الخلافية بين روسيا ودول الخليج باعتبارهما من أكثر النظم راديكالية في المنطقة.

٤ ـ تراجع العلاقات مع عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة :

إن التطور الكبير في علاقة روسيا بكل من العراق وإيران، قد يمثل إحدى النقاط الخلافية بين روسيا ودول الخليج.

شهدت العلاقات الروسية مع عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة خاصة سوريا وليبيا تقلصاً ملحوظاً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث فشلت روسيا في إعادة هيكلة علاقاتها مع هذه الدول على نحو يكفل لها الاستمرارية في ظل الأُسس المصلحية الجديدة التي وضعتها روسيا لسياستها في المنطقة بصفة عامة.

فمن ناحية، ظلت الديون الروسية لدى سوريا والتي تقدر بحوالي ١١ بليون دولار، العقبة الأساسية التي تعوق تطوير العلاقات بين البلدين، نظراً لعجز سوريا عن سداد هذه الديون، وعدم استطاعة روسيا إلغاءها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها. وقد تمت تسوية مؤقتة لهذه المشكلة بالاتفاق بين البلدين، على أن يؤجل بحث الديون العسكرية التي تشكل النسبة الأكبر إلى وقت لاحق، وتقوم سوريا بسداد الديون الاقتصادية عبر تصدير بضائع سورية إلى روسيا. وقد ساعد هذا على إحراز تقدم نسبي في العلاقات بين البلدين تَمَثَّل في انعقاد الدورة الأولى للجنة الروسية السورية في فبراير ١٩٩٨، والتي اختُتِمت بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري وأهمها اتفاق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، واستمرار العمل باتفاق عام ١٩٨٣ الذي كان قد جُمد(٥٧). هذا إلى جانب محاولات البلدين لاستئناف التعاون العسكري فيما بينهما بعد أن ظل الخلاف بين البلدين حول أسعار السلاح ورغبة سوريا في الحصول على التخفيضات التي كانت تحظى بها في ظل الاتحاد السوفيتي عقبة أساسية أمام قيام روسيا بتزويدها بالأسلحة المتطورة. وقد تمثلت هذه المحاولات في صفقة الصواريخ الروسية لسوريا بهدف تحسين قدرات سلاحي الجو والمدرعات، وهى الصفقة التي أثارت اعتراضات كل من الولايات المتحدة وإسرائيل(٥٨).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من معارضة روسيا للعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا وتأييد روسيا للموقف الليبي في أزمة لوكيربي، حيث رأت روسيا تسليم المتهمين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الذي يقرر تسليمهما لآخرين أو مثولهما أمام المحكمة، فإن الفتور ظل هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الليبية، وإن كانت هذه العلاقات قد شهدت تطوراً نسبياً في يوليو ١٩٩٥، وذلك بعد اعتراف ليبيا بأن روسيا هي الوريث لديون ليبيا للاتحاد السوفيتي السابق، والتي تقدر بـ ٣,٨ بليون دولار(٥٩).

فعقب صدور قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات علي ليبيا عام ١٩٩٢، أعربت روسيا عن قلقها وتخوفها من أن يؤدي هذا إلى توقف ليبيا عن سداد ديونها لروسيا. إلا أنها التزمت بتطبيق العقوبات الدولية، وقامت بسحب المئات من الخبراء والعسكريين الروس في ليبيا (١٤٠٠ خبير وفني)، كما أعلنت وقف مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا(٦٠) إلا أنها عادت وعارضت قرار تشديد العقوبات المفروضة على ليبيا في نوفمبر ١٩٩٣، والذي تضمن تجميد أرصدة ليبيا المالية في الخارج وتشديد الحظر المفروض على الرحلات الجوية إلى ليبيا، ووقف تصدير معدات تكرير النفط وخطوط أنابيب نقله، وهددت روسيا باستخدام الفيتو ضد القرار، تخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى عجز ليبيا عن سداد ديونها، وعرضت موافقتها على القرار إذا منحتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قرضاً بدون فوائد لتغطية ديون طرابلس لموسكو، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها رفضوا هذا العرض. وقد عدلت روسيا عن استخدام حق الفيتو، وذلك بعد الاقتراح الأمريكي البريطاني الفرنسي بإضافة فقرة في مقدمة القرار – وليس في نصه الأساسي التنفيذي – تنص على تعويضات عن الديون الخارجية المستحقة على ليبيا، مع النص على مهلة زمنية لمدة ١٥ يوماً قبل أن تدخل العقوبات الجديدة حيز التنفيذ(٦١). ولكن رغم موافقة روسيا وقبولها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض العقوبات على ليبيا، يظل الموقف الروسي الرافض لهذه العقوبات قائماً، وهو ما أكده الرئيس يلتسين في رسالة شخصية بعث بها إلى الرئيس معمر القذافي في ٢٤ مارس ١٩٩٦ وعبَّر فيها عن تأييده لليبيا في مواجهة العقوبات المفروضة عليها من جانب الأمم المتحدة(٦٢). بل أن مجلس الدوما قد أقر قانوناً في يونيو ١٩٩٧ "يسمح بتصدير كل أنواع البضائع باستثناء السلاح" إلى ليبيا ويجيز لليبيين فتح حسابات في المصارف الروسية(٦٣).

على صعيد أخر، مثَّل اعتراف ليبيا بالديون الروسية دفعة للعلاقات بينهما – كما سبقت الإشارة – فوقَّع البلدان عدة اتفاقات في يوليو ١٩٩٥ تبلغ قيمتها ملياراً ونصف مليار دولار، للتعاون في مجالات استخراج النفط والغاز والبنية الاقتصادية، حيث تسمح لروسيا بالمشاركة في بناء أنابيب غاز ومحطات وخطوط كهربائية في ليبيا، وكذلك إقامة أول شركة للاستثمار بين البلدين. كما وافقت روسيا في أكتوبر ١٩٩٧ على مساعدة ليبيا في الاحتفاظ بمركز

الأبحاث النووي في تاجورا غرب طرابلس وصيانته(٦٤). رغم هذا يظل التعاون بين البلدين محدوداً نسبياً مقارنة بما يمكن أن يكون عليه، وبما كان عليه بالفعل في ظل الاتحاد السوفييتي.

٥ - محدودية العلاقات مع كل من إسرائيل وتركيا :

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح التوتر هو السمة الغالبة على علاقات روسيا بكل من إسرائيل وتركيا، نظراً للخلاف حول عدد من القضايا الجوهرية مع اختلاف هذه القضايا في الحالتين.

مع اتجاه إسرائيل الواضح للغرب وتصاعد الحركة القومية العربية المعادية للغرب اتجهت السياسة الروسية إلى مساندة الدول العربية في مواجهة إسرائيل.

فقد كان الاتحاد السوفييتي من أولى الدول التي اعترفت بإسرائيل في أواخر الأربعينات، اعتقاداً في قيام دولة شيوعية في إسرائيل. ولكن مع اتجاه إسرائيل الواضح للغرب من ناحية، وتصاعد الحركة القومية العربية المعادية للغرب خاصة في ظل سياسات الرئيس جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات من ناحية أخرى، اتجهت السياسة الروسية إلى مساندة الدول العربية في مواجهة إسرائيل(٦٥). ومع وصول جورباتشوف إلى السلطة، وإعادة هيكلة السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي، كان الاتجاه نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسمح لليهود الروس بالهجرة إلى إسرائيل، وتراجع الاتحاد السوفييتي عن موقفه في الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية موازية للعنصرية، كما تم استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٩١.

وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، لم تستمر العلاقات الروسية الإسرائيلية في تطورها. فمن ناحية، ومن منظور المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، لا تقدم إسرائيل فرصاً تذكر لروسيا، سواء كمصدر للاستثمارات ورؤوس الأموال، أو كسوق للأسلحة والمعدات العسكرية، وهو ما أدّى إلى تراجع أهمية إسرائيل بالنسبة لروسيا. ومن ثم لم يحدث تقدم ملموس في العلاقات بين البلدين رغم الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها الطرفان، وتبلغ سبع اتفاقيات، أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين إلى موسكو في عام ١٩٩٤ والتي كانت الأولى من نوعها. هذا إلى جانب اتفاق التعاون الجمركي الموقع بينهما خلال زيارة بنيامين نتنياهو لموسكو في مارس ١٩٩٧. فما زال حجم التبادل التجاري محدوداً للغاية بين البلدين، وإن شهد ارتفاعاً من لا شيء في عام ١٩٩٢، إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦(٦٦).

ويمكن القول أن التوتر كان هو السمة الغالبة للعلاقات بين البلدين، نتيجة الخلاف حول عدد من القضايا الأساسية، لعل أولها وأهمها الخلاف بينهما حول التعاون الروسي الإيراني، خاصة في المجال النووي والعسكري. فقد أعربت إسرائيل عن استيائها إزاء قرار روسيا بمواصلة التعاون النووي مع إيران، وإتمام صفقة محطة الطاقة النووية في بوشهر، وكذلك إزاء قرار روسيا ببيع مفاعلين نوويين آخرين لطهران. وحاولت ممارسة الضغوط سواء بشكل مباشر أو عبر الولايات المتحدة لإثناء موسكو عن مواصلة تعاونها مع إيران. ومن ذلك إعلان الحكومة الإسرائيلية تجميد علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، بما في ذلك محادثاتها مع شركة "غاز بروم" الروسية بشأن إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب يمر داخل الأراضي التركية، وذلك بعد اتهام موسكو بمساعدة إيران وتزويدها بخبرات تكنولوجية لصنع صواريخ نووية بعيدة المدى. وكان رد روسيا أبلغ دليل على ضعف تأثير إسرائيل وحدود أهمية العلاقات معها بالنسبة لروسيا، حيث وصف رئيس الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشيرنوميردين الاتهامات الإسرائيلية بأنها "سخيفة" و "لا تستحق أي تعليق"، وأن إسرائيل هي الطرف الخاسر، لأنها هي التي تسعى للحصول على مصادر رخيصة للطاقة، وهي التي تحتاج إلى الغاز(٦٧). كما ثار خلاف مماثل بين روسيا وإسرائيل حول التعاون العسكري الروسي – السوري وعزم روسيا على تزويد سوريا باحتياجاتها من الأسلحة. هذا إلى جانب موقف روسيا الرافض لبناء المستوطنات في القدس الشرقية، وقد وضح ذلك خلال زيارة نتنياهو لموسكو ،حيث أعرب يلتسين عن قلقه لهذه "الخطوة الأحادية الجانب" مشيراً إلى قرار نتنياهو ببناء مستوطنة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، فيما أصر نتنياهو على أن القرار لا يتعارض مع اتفاقيات أوسلو، وأن ٧٥% من الأراضي يهودية، وأن البناء فيها نمو طبيعي للمدينة(٦٨).

وتظل هذه القضايا الخلافية قائمة بين البلدين في ظل غياب المصالح الروسية لدى إسرائيل، والتي قد تدفع روسيا إلى التنازل النسبي عن مواقفها والتضحية بمصالحها في التعاون مع كل من إيران وسوريا، وكذلك في ظل ضعف التأثير اليهودي داخل روسيا. فمن المعروف أن الإقليم اليهودي هو إحدى الوحدات الـ ٨٩ المكونة لجمهورية روسيا الاتحادية، وأنه إقليم ذو حكم ذاتي ويضم ١,٧ مليون يهودي (من بين ١٤٨ مليون نسمة، هم إجمالي عدد سكان روسيا)(٦٩). ولليهود نفوذ متزايد داخل روسيا، فعلى سبيل المثال فإن فلاديمير جوسنيسكي الذي يقود المؤتمر القومي اليهودي، هو صاحب مؤسسة "موست" المالية الكبرى التي تسيطر على عدد من أهم الأجهزة الإعلامية ومنها قناة "إن. تي. في" التليفزيونية اليومية، ومجلة "اليوجي" الأسبوعية، وغيرها(٧٠). ولكن يظل هذا التأثير على العملية السياسية

في روسيا محدوداً، فظاهرة "اللوبي الصهيوني" المعروفة في الولايات المتحدة غير موجودة في روسيا، نظراً لعدة اعتبارات.

أولها، خاص بالمجتمع اليهودي في روسيا، والذي يتجنب التعصب الزائد لإسرائيل خشية إثارة المشاعر المعادية للصهيونية والسامية تجاههم. كما أن اليهود الروس مازالوا مشغولين - ولفترة قادمة - باستعادة ثقافتهم وطقوسهم الدينية، واهتمامهم بإسرائيل هو اهتمام ثقافي واقتصادي بالدرجة الأولى، حيث يسعون إلى جذب الدعم الإسرائيلي للعملية التعليمية والثقافية في الإقليم، أما اهتمامهم بالأيديولوجية الصهيونية فمحدود. ويمكن تفسير ذلك في إطار المزاج العام السائد في روسيا من حيث فقدان الثقة في الأيديولوجيات بصفة عامة. كما أن إسرائيل غير مهتمة بالحصول على تأييد اليهود الروس، فمعظم البرامج التي نظمتها إسرائيل لليهود الروس - في روسيا - كانت برامج ثقافية وتعليمية، خاصة تعلم العبرية حيث تنظر إسرائيل لليهود الروس ليس كمصدر تأييد وضغط على صانعي القرار في روسيا - وإنما كمصدر للعنصر البشري، خاصة مع افتقادهم للثروة والنفوذ اللازمين لذلك، كما هو الحال في الولايات المتحدة. هذا إلى جانب تفضيل إسرائيل للتعامل والتفاوض المباشر مع الحكومة الروسية(٧١).

وثانيها، أن هناك خلافات شديدة فيما بين اليهود الروس، يصعب معها تكوين جبهة يهودية موحدة تستطيع الضغط لصالح إسرائيل. وقد دفعت هذه الخلافات إلى إعلان تشكيل "الطائفة اليهودية" في روسيا في نوفمبر ١٩٩٧. وهو تنظيم جديد يتولى رئاسته كل من كبير الحاخامين أدلوف شايفيتس ورئيس اتحاد المنظمات اليهودية "وعد" المتطرفة، والمؤتمر القومي اليهودي(٧٢). ولكن تظل هذه مجرد محاولة لم تتضح نتائجها وفاعليتها بعد، ويظل التأثير اليهودي داخل روسيا محدوداً. وعلى العكس من ذلك نجد تأثيراً قوياً لليهود الروس داخل إسرائيل، ويبلغ عددهم ٨٠٠ ألف يهودي، وقد شكلوا حزباً قوياً استطاع الفوز بسبعة مقاعد في الكنيست، ويتزعمه ناتان شارانسكي وزير الصناعة والتجارة(٧٣).

إن التوتر هو السمة الغالبة للعلاقات الروسية - التركية، حيث تثور بينهما خلافات عديدة أهمها الاتهامات المتبادلة بمحاولة التدخل العسكري في الصراع الدائر في ناجورنوكراباخ.

ولا يقل الفتور والتوتر في العلاقات الروسية التركية عن مثيله في علاقات روسيا بإسرائيل. فعلى الرغم من الاتفاقية الموقعة بين البلدين أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل لروسيا في مايو ١٩٩٢، لتطوير العلاقات الثنائية، وكذلك التبادل التجاري بين البلدين والبالغ ٢ بليون دولار، وكذلك الاتفاق الموقع بين تركيا وشركة "غاز بروم"

الروسية لتزويد تركيا بكميات من الغاز الطبيعي قيمتها الإجمالية ١٣,٥ بليون دولار على مدى ٢٥ عاماً اعتباراً من عام ١٩٩٧. هذا إلى جانب الاتفاق بينهما في إبريل ١٩٩٤ على قيام روسيا بتزويد تركيا بنظم دفاعية مضادة للطائرات وعربات مدرعة تبلغ قيمتها ٧٥ مليون دولار يتم سداد ٦٠ مليون منها بإسقاطها من المديونية الروسية لتركيا، وتقوم تركيا بتصدير سلع استهلاكية بالقيمة المتبقية (١٥مليون دولار)(٧٤).

رغم مؤشرات التعاون تلك يظل التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية التركية، حيث ثار الخلاف بينهما حول عدد من القضايا الأساسية منها الاتهامات المتبادلة بمحاولة التدخل العسكري في الصراع الدائر في ناجورنوكراباخ، والخلاف حول الصراع في البوسنة حيث أيدت تركيا مسلمي البوسنة، بينما أيدت روسيا الصرب. كذلك النشاط السياسي للأكراد في روسيا، ومن ذلك المؤتمر الذي عُقد في ٢٢ فبراير ١٩٩٤ لمدة ثلاثة أيام في موسكو حول "تاريخ كردستان" ونظمته لجنة كردستان وجبهة التحرير القومية الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني المعادي للحكومة التركية، والمطالب بالانفصال وتكوين دولة كردية. وتبلغ الأقلية الكردية في روسيا نصف مليون نسمة منهم ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ من آسيا الوسطى والقوقاز والعراق وإيران موجودون بشكل غير رسمي في روسيا. ولقد استنكرت تركيا رسمياً تنظيم هذا المؤتمر واتهمت روسيا بوجود اتصالات بينها وبين حزب العمال الكردستاني. وربما يفسر هذا تأييد تركيا للزعيم الشيشاني الجنرال دودياييف أثناء اندلاع الأزمة الشيشانية. يضاف إلى هذا الخلاف بين البلدين حول قضية المرور في المضايق التركية، حيث تريد تركيا وضع قواعد جديدة لتنظيم المرور في المضايق، في حين ترى روسيا أنه لا يحق لتركيا وضع قواعد خاصة بالمرور بشكل منفرد، وأن هذه القواعد تخل بنصوص معاهدة مونترو التي تنص على المرور الحر في المضايق(٧٥). ومن المعروف أن حوالي ٥٠% من تجارة روسيا تمر عبر هذه المضايق، كما أنها تعتبر منفذاً هاماً للتحركات العسكرية لروسيا إلى البحر المتوسط. وأخيراً، هناك خلاف بين البلدين حول التعاون العسكري بين روسيا وقبرص حيث قامت روسيا بتزويد قبرص بدبابات، كما عقدت صفقة معها لتزويدها بصواريخ أرض جو، وهي الصفقة التي أثارت احتجاج تركيا وسعت للحيلولة دون إتمامها، إلا أن روسيا أصرت على المضي قدماً في الصفقة. كل هذه القضايا الخلافية أدت إلى التوتر في العلاقات ما بين البلدين بحيث أصبح هذا التوتر الملمح الأساسي لهذه العلاقات رغم محاولات التقارب بينهما.

ثالثاً : مستقبل السياسة الروسية في الشرق الأوسط والقيود الواردة عليها :

إن التوجهات السابقة للسياسة الخارجية الروسية إزاء الشرق الأوسط، وخاصة ما شهده عام ١٩٩٧ وبدايات عام ١٩٩٨ من محاولات لتفعيل الدور الروسي في المنطقة، تطرح التساؤل حول مستقبل هذا الدور، وهل تعني هذه المحاولات بداية مرحلة جديدة تستعيد فيها روسيا مكانتها ودورها في المنطقة، أم أن هناك من القيود ما يحول دون ذلك؟

الواقع أن هذه المحاولات الروسية لتفعيل دورها في المنطقة، هي جزء من توجه عام للسياسة الخارجية الروسية يهدف إلى سياسة أكثر استقلالاً وتوازناً من خلال استعادة مكانة روسيا كإحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة على الساحة العالمية والإقليمية، وإيجاد مصادر بديلة – غير غربية – للمساعدات والاستثمارات ورؤوس الأموال وفتح أسواق للأسلحة الروسية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه لفترة قادمة، وحتى بعد انتهاء الفترة الرئاسية الثانية للرئيس يلتسين عام ٢٠٠٠، وبغض النظر عمن سيخلفه، وهل سيكون إصلاحياً أيضاً أم من ذوي الاتجاه القومي أو الشيوعي، بل أن الحالة الأخيرة قد تدعم من هذا التوجه في السياسة الخارجية الروسية. **إلا أن مدى نجاح روسيا في تفعيل دورها في منطقة الشرق الأوسط، رهن بقدرة روسيا على مواجهة مجموعة من القيود الداخلية والإقليمية والدولية.**

أولها، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها روسيا في الداخل وتحدّ من حرية حركتها ودرجة استقلاليتها على الصعيد الدولي بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة. فروسيا تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة، ويكفي في هذا الإطار الإشارة إلى تدهور مستويات المعيشة، بل أن ٢١% (٣١ مليوناً) من الروس يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩٤، هذا إلى جانب تفشي البطالة (٢,١ مليون عام ١٩٩٥، أي ٣% من قوة العمل الروسية) وارتفاع معدلات التضخم لحوالي ١٣١% سنوياً عام ١٩٩٥، حيث تضاعفت أسعار السلع لأكثر من أربعين مرة ولبعضها أكثر من ١٠٠ مرة، كما أنهار سعر صرف الروبل (٥٤٠٠ روبل للدولار عام ١٩٩٦). هذا إلى جانب المشكلات الاجتماعية التي تواجهها روسيا والناجمة – جزئياً – عن المشكلات الاقتصادية، ومنها انتشار العنف والجريمة وتعاظم دور المافيا، وكذلك سلسلة الانفجارات والاغتيالات، وكلها ظواهر دخيلة على المجتمع الروسي. يضاف إلى هذا عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الصراع بين الرئيس والبرلمان، والذي وصل الذروة في أكتوبر عام ١٩٩٣، حين حدثت مصادمات مسلحة بين القوات الموالية للرئيس يلتسين وأعضاء البرلمان المعتصمين بمبناه. ورغم تجاوز هذه الأزمة وإجراء انتخابات تشريعية جديدة وصدور دستور جديد للبلاد في ديسمبر ١٩٩٣، إلا أن الخلاف بين الرئيس والبرلمان ظل قائماً خاصة في ظل سيطرة الشيوعيين والقوميين على هذا الأخير. ويعتبر عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي الذي تعاني منه روسيا من أهم القيود الواردة على دورها المحتمل في الشرق الأوسط، نظراً لما يمثله هذا من فقدانها للمقومات - خاصة الاقتصادية - اللازمة لممارسة دور مؤثر وفعال في المنطقة، ويجعلها أكثر استجابة للضغوط والمؤثرات الخارجية، والتي قد تحول دون ممارستها لدور نشط أكثر استقلالية في المنطقة.

أما **ثاني** هذه القيود فيتعلق بمدى قدرة روسيا على إعادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة بما يحقق مصالحها خاصة الاقتصادية وهو ما نجحت فيه روسيا بالفعل فيما يتعلق ببعض دول المنطقة مثل العراق وإيران، ولم تحقق النجاح المطلوب بالنسبة للبعض الأخر مثل دول الخليج. وكلما استطاعت دول المنطقة ربط روسيا بمصالح حيوية، كلما استطاعت الحصول على التأييد الروسي وتطويعه لخدمة قضاياها، حتى لو مثل هذا تحدياً للضغوط الغربية أو الإرادة الأمريكية.

وأخيراً، تظل الهيمنة الأمريكية عقبة أساسية أمام تفعيل الدور الروسي في المنطقة. فقد أدى تزامن انهيار الاتحاد السوفييتي وانشغال القيادة الروسية بترتيبات ما بعد الانهيار من ناحية، وأزمة الخليج ووجود الحشود الأمريكية في الخليج من ناحية أخرى، إلى جانب السياسة التي اتبعتها روسيا في فترة ما بعد الانهيار مباشرة، والتي تميزت بالتوجه الغربي الأطلسي الواضح، إلى إفساح المجال أمام الولايات المتحدة للهيمنة على شئون المنطقة، وهو وضع من الصعوبة بمكان تغييره في الأمد القصير، خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة إلى تحجيم أي محاولة من جانب روسيا أو غيرها لممارسة دور يعتد به، خاصة في قضايا المنطقة ذات الحساسية والأهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

خلاصة القول، أن محاولات تنشيط وتفعيل الدور الروسي في المنطقة سوف تستمر، إلا أن نجاح هذه المحاولات يتوقف على عوامل عدة، أهمها قدرة روسيا على تجاوز أزمتها الداخلية، ومواجهة الهيمنة الأمريكية، ومدى قدرتها وقدرة دول المنطقة على إعادة هيكلة العلاقات فيما بينها، وفتح أفاق جديدة للتعاون بما يحقق مصالح الطرفين.

(٢٣) الحياة، ١٩٩٧/٩/١٤.

(٢٤) الحياة، ١٩٩٧/٦/٦.

(٢٥) - Hemmann, op.cit ,p.467

(٢٦) الشرق الأوسط ، ١٩٩٨/١/٢٧.

(٢٧) الشرق الأوسط ، ١٩٩٨/٢/٦.

(٢٨) الشرق الأوسط ، ١٩٩٨/٢/١.

(٢٩) الشرق الأوسط ، ١٩٩٨/١/٢٧.

(٣٠) الشرق الأوسط ، ١٩٩٨/٢/٣.

(٣١) أرشيف الأهرام ، ١٩٩٨/٢/٤، والشرق الأوسط، ١٩٩٨/٢/٢٠.

(٣٢) الشرق الأوسط، ١٩٩٨/٢/٦.

(٣٣) الشرق الأوسط، ١٩٩٨/٢/٢٥.

(٣٤) الحياة، ١٩٩٧/٧/٣.

(٣٥) الشرق الأوسط، ١٩٩٨/٢/١٣.

(٣٦) - Staar, Richard F ., Russia and the Islamic Middle East Mediterranean Quarterly , 1997, p .167

(٣٧) الحياة، ١٩٩٧/٧/٣.

(٣٨) الحياة، ٢٥/ ٣/ ١٩٩٧، ١٩٩٧/٣/١١، ١٩٩٧/٤/٣٠.

(٣٩) الحياة، ١٩٩٧/٤/٣٠.

(٤٠) - Staar , op .cit ., pp .167 - 168

(٤١) - Hermann , op. , p. 466 .Cit

(٤٢) مصطفى نبيل أحمد، التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي، الدفاع، ١٩٩٧/١١/١، ص ٥١ – ٥٢.

(٤٣) - Staar, op. cit ., p. 166

(٤٤) مصطفى نبيل أحمد، م.س.ذ.، ص ٥٣.

(٤٥) - The Eonomist, April 8 Th. 1995, pp.– 37

(٤٦) - Staar .op .cit , p.166

(٤٧) الأهرام، ١٩٩٨/٣/٧.

(٤٨) الحياة، ١٩٩٧/٤/١٧.

(٤٩) - Tarock, op. Cit. p. 212

(٥٠) الحياة، ١٩٩٧/٩/٣.

(٥١) الأهرام، ١٩و٢٢/١١/١٩٩٨.

(٥٢) الأهرام، ٢٠/٥/١٩٩٢ و٥/١١/١٩٩٤.

الأهرام المسائي، ٢/١٢/١٩٩٣.

السياسة، ٦/ ١٢/١٩٩٣.

(٥٣) - Staar, op. Cit ., p. 175

(٥٤) الأهرام، ١٩/١١/١٩٩٤.

(٥٥) الحياة، ١٣/٣/١٩٩٨.

(٥٦) الأهرام، ٢٨/٨/١٩٩٧.

(٥٧) - Staar, op. cit. p . 172

(٥٨) الأهرام، ١/٨/١٩٩٥.

(٥٩) الحياة، ١/١١/ ١٩٩٣.

الأهرام ، ٦، ٩، ١٢/١١/١٩٩٣.

(٦٠) - Staar, op. Cit .p .168

(٦١) الحياة، ١٤/٦/١٩٩٧.

(٦٢) الأهرام، ١/٨/١٩٩٥، ٢٥/١٠/١٩٩٧.

(٦٣) 4 .p . cit .Usova , op

(٦٤) - Financial Times, 10 march, 1997

(٦٥) الأهرام، ١٢/٩/١٩٩٧.

الحياة، ١٣/٩/١٩٩٧.

(٦٦) الحياة ، ١٣/٣/١٩٩٧.

(٦٧) - Russia Today : Facts and Trends, Russian Information Agency, Novosti, Moscow,1995 ,p .26

(٦٨) الحياة، ٧/١١/١٩٩٧.

(٦٩) - Usova, op. Cit . , pp .20 - 23

(٧٠) الحياة، ٧/١١/١٩٩٧.

(٧١) الحياة، ٩/٣/١٩٩٧.

(٧٢) - Fuller, Elizabeth, Turkish - Russian Relations International Relations, vol. 3, no .18 , 6 May (1992 -1994), p. 10

الحياة ، ٢٩ /٤ / ١٩٩٤

(٧٣) - Fuller, op. cit. pp .7 - 9

من مهام المركز

يعتبر المركز العربي للدراسات الإستراتيجية مؤسسة علمية مستقلة، غير هادفة للربح، وقد تأسس عام ١٩٩٥م، لدراسة القضايا الإستراتيجية التي تتصل بواقع المنطقة العربية ومستقبلها، على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويسعى لتحقيق ذلك عبر :

1. - إجراء البحوث والدراسات الإستراتيجية المتعمقة والشاملة، وتوفير المعلومات الدقيقة لصانعي القرار في الوطن العربي.
2. - القيام بالدراسات والبحوث التي تُسهم في إحياء التراث العربي والإسلامي، وإبراز ملامح الشخصية العربية، والإهتمام بالسكان والبيئة وقضايا المرأة والأسرة في الوطن العربي، وصياغة الإستراتيجيات والسياسات التنموية العربية المستقبلية وتعزيز التعاون العربي.
3. - حث الباحثين العرب والمؤسسات الأهلية والحكومية العربية للإسهام في إعداد إستراتيجيات وبرامج التنمية الشاملة، وتنفيذ البرامج التدريبية لتطوير قدرات قيادات وأعضاء العمل الأهلي وتعزيز دورها التنموي.
4. - المساهمة في الحياة الفكرية العربية بهدف دعم التعاون العلمي الإستراتيجي في المنطقة العربية، وتعميق الحوار المتصل بالتحولات التي تبحث في المنطقة سواء في داخلها أو في علاقاتها الخارجية.
5. - النهوض بعدد من الأنشطة كعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات وحلقات النقاش المصغرة وإصدارات الكتب والسلاسل الفكرية وغير ذلك من نشاطات علمية.

عناوين المركز :

١ - الجمهورية العربية السورية - دمشق - ص.ب (٣٦٨٤٣) أو (٣٦٨٤٤).
هاتف (2248422) تلفاكس (6132112).
E.Mail : acss@idsc.gov.eg

٢ - جمهورية مصر العربية، الجيزة ، ١ شارع السد العالي، ميدان كوبري الجلاء، الدقي.
ص.ب : ٤٦٩ الدقي ــ هاتف : ٣٦٠٦٠٧٨ ــ فاكس : ٣٣٦٩٧١٨
E.Mail : acss@idsc.gov.eg

٣ - الجمهورية اليمنية - صنعاء - ص.ب (١٩٨٢٩)
هاتف (276934) تلفاكس (278100).
E.Mail : leter15@y.net.ye